S/PV.9699

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9699

الثلاثاء، 6 آب/أغسطس 2024، الساعة 16/00

نيويورك

الرئيس	السيد كانو	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيدة هونغ أهران
	سلوفينيا	السيدة يوريتشكو
	سويسرا	السيدة باومان – بريسولين
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهرست إستيفال
	مالطة	السيد دي بونو سانت كاسيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-23319 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة 16/05.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/593 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من فرنسا وسيراليون.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سيراليون.

إن سيراليون، بوصفها مشاركة مع فرنسا في صياغة مشروع القرار، تتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في دعم مشروع القرار هذا. ونقدر الشراكة الممتازة في المشاركة في صياغة مشروع القرار الهام هذا مع فرنسا.

لقد برهن أعضاء مجلس الأمن على وحدة الصف أثناء المفاوضات من أجل تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ابتداء من طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وصولاً إلى تأييد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والرسالة (S/2024/519) التي أحالها الأمين العام والتي تحدد خياراته لتقديم الدعم لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذلك مؤشر على أن مجلس الأمن لم يغض الطرف عن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما يسعى مشروع القرار أيضاً إلى تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ جهود السلام الإقليمية الجارية، بما في ذلك الترحيب باتفاق وقف إطلاق النار الأخير الذي تم التوصل إليه بوساطة من أنغولا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ونعتقد أن الحوار أمر بالغ الأهمية لتسوية النزاعات بين الأطراف المتنازعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعلق سيراليون أهمية كبيرة على حماية المدنيين ولذلك دعت البلدان المساهمة بقوات وقائد قوة بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتخاذ خطوات فعالة في تقليل مخاطر إلحاق الضرر بالمدنيين. يشدد مشروع القرار أيضاً على أهمية حماية المدنيين وضمان الاتساق والتنسيق والتكامل والفعالية في الجهود المبذولة فيما بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويأذن مشروع القرار كذلك لبعثة منظمة الأمم المتحدة بدعم بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والمساعدة التقنية، فضلاً عن استخدام الأصول اللوجستية والقدرات العسكرية للبعثة داخل منطقة انتشار البعثة.

وبناء على ذلك، ندعو جميع أعضاء المجلس إلى التصويت تأييداً لمشروع القرار.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة برودهرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تتقدم فرنسا بالشكر إلى سيراليون على تعاونها الممتاز في التفاوض بشأن هذا النص (S/2024/593)، وكذلك إلى جميع أعضاء المجلس على التزامهم أثناء المفاوضات.

وكما أشرتم، السيد الرئيس، فإن مشروع القرار سيمكّن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من دعم القوة الإقليمية المنتشرة تحت رعاية بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بأنشطتها.

وفي حال اعتماده، ستكون بعثة الأمم المتحدة قادرة على تقديم الدعم الفني لحماية المدنيين والدعم اللوجستي في حالة الإجلاء الطبي، فضلاً عن تبادل المعلومات الاستخباراتية. وسيكون ذلك خطوة مهمة في تعزيز الجهود الدولية لمكافحة العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وستواصل فرنسا الدعوة لتحقيق تلك الغاية ونشر جميع الوسائل المتاحة لها لتعزيز السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وفي ذلك الصدد، ترحب فرنسا باتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا برعاية أنغولا وتدعو إلى احترامه من قبل جميع الأطراف الفاعلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2746 (2024).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – الجزائر وموزامبيق وسيراليون – وبلدي غيانا (مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة زائداً واحداً).

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لوفدكم، سيدي الرئيس، وللوفد الفرنسي على توجيهه باقتدار عملية وضع القرار 2746 (2024)، الذي اتخذ للتو.

يأتي هذا القرار في فترة حرجة بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، نظراً للحالة الأمنية الصعبة التي لا تزال سائدة في المقاطعات الشرقية للبلد، وذلك أساساً بسبب أنشطة الجماعات المسلحة العاملة في الإقليم. وتعتقد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة زائداً واحداً اعتقاداً راسخاً بأن حلاً دائماً لمشكلة تلك الجماعات المسلحة يتطلب دعماً قوياً وإرادة سياسية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وهناك بالفعل آليات قائمة على كل مستوى من تلك المستويات لمواجهة التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة؛ ولا تحتاج سوى تفعيلها بشكل متسق واستراتيجي.

على الصعيد الوطني، من الأهمية بمكان الإسراع في تنفيذ عملية نيروبي لمعالجة مشكلة الجماعات المسلحة المحلية بشكل مستدام. وفي الآن ذاته، يتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الاستمرار في جهودها الرامية إلى ترسيخ وجود قوي للدولة في جميع أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا عنصر بالغ الأهمية لتحقيق الأمن والاستقرار – جهاز دولة مجهز تجهيزاً كاملاً ويعمل بكفاءة، قادر على إدارة الإقليم بفعالية مع التصدي لكافة التهديدات.

وعلى المستوى الإقليمي، تؤكد المجموعة على المساهمات حاسمة الأهمية لمنظمات مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تسوية النزاع الذي طال أمده في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمبادرات على غرار عملية لواندا والاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ضرورية أيضا لمعالجة مسائل السلام والأمن في الإقليم وتهدئة الأجواء المتوترة بين البلدين. ونشيد بالدور الذي يقوم به رئيسُ أنغولا جواو مانويل غونسالفيس في تيسير التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في إطار عملية لواندا، ونرحب باتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم مؤخراً بوساطة بموجب ذلك الإطار. ونحث الطرفين على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لضمان أن يؤدي وقف إطلاق النار إلى تهدئة دائمة للتوترات وإلى تطوير علاقات حسن الجوار وتعزيز أواصر التعاون القوي لمصلحة شعبي الكونغو ورواندا.

وبينما نقرّ بإمكانية اتخاذ إجراءات قوية على المستويين الوطني والإقليمي، فإن المجموعة تؤكد أن مجلس الأمن له دور رئيسي في التوصل إلى حل سلمي للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك تمشيا مع مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، يجب أن يواصل دعم التدخلات الإقليمية الموجهة نحو إنهاء النزاع. لذلك يسر المجموعة اتخاذ القرار للتو بالإجماع. ونعتقد أن القرار يوفر الآن أساساً راسخاً للتعاون بين بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي سيسهم في نهاية المطاف في بناء القدرات وتعزيز الأمن والحد من المخاطر الحماية التي يتعرض لها المدنيون. وفي نهاية المطاف، نأمل في أن يستمر تعزيز قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تكون قادرة على تولي كافة المسؤوليات الأمنية في المقاطعات الشرقية بشكل كامل في المستقبل القريب.

وتظل المجموعة ملتزمة بالعمل مع جميع أعضاء المجلس في سعينا إلى إنهاء سريع للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم حكومة البلد في تهيئة الظروف المواتية لإحلال سلام مستدام.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تدرك المملكة المتحدة الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه المبادرات الإقليمية في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. لقد صوتنا مؤيدين لقرار اليوم 2746 (2024) من أجل دعم السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشكر فرنسا وسيراليون، بوصفهما مشاركين في القيام بالصياغة، على جهودهما لكفالة أن يؤدي دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تخفيف حدة النزاع وما يترتب عليه من عواقب إنسانية بدلاً من تفاقم وطأتهما.

وتدعم المملكة المتحدة بقوة التعاون وتفادي التضارب بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضروري أيضاً ألا يعرقل الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة تنفيذ ولايتها في حدود مواردها الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أهمية وجود إطار شامل للعناية الواجبة وضرورة أن تجرى عمليات بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في امتثال كامل للقانون الدولي كما نص القرار. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بسلامة وأمن أفراد البعثة وبحيادها. وربما يتسبب تقديم الدعم إلى بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الزج ببعثة الأمم المتحدة في نزاع إقليمي متفاقم. ولذلك سنراقب عن كثب تأثير الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة خلال الأشهر القادمة.

ولا يمكن تحقيق سلام مستدام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا من خلال عملية سياسية. إننا نرحب باتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في 30 تموز/يوليه بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ونشكر أنغولا على جهود الوساطة المتواصلة التي تبذلها. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها لدفع المنطقة قدما نحو إجراء حوار سلمي مستدام. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم تلك العملية وإرساء سلام دائم في المنطقة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيداً للقرار 2746 (2024)، بشأن تقديم المساعدة إلى قوات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي اشتركت سيراليون وفرنسا في صياغته. وقد اتخذ هذا القرار المهم كمتابعة لتوصيات الأمين العام عقب مشاورات موضوعية مع البلدان المساهمة بقوات في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونحن مقتنعون بأنه سيسهم في الجهود المبذولة على مستوى المنطقة من أجل تحقيق استقرار الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف التوصل إلى تسوية دبلوماسية للأزمة.

ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء اتفاق وقف إطلاق النار المبرم مؤخراً الذي توسط فيه الرئيس جواو مانويل غونسالفيس لورينسو في لواندا. ونرحب بعمل زملائنا الأنغوليين ونأمل في تعاون

رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بالتزاماتهما. ونود في الوقت نفسه أن نؤكد، لا على طاولة المفاوضات هذه المرة بل في قاعة المجلس، أن عدداً من عناصر القرار، في رأينا، كان من الممكن صياغتها على نحو أفضل.

ونعتقد أن الدول الأفريقية قد أثبتت، ولا تزال تثبت عملياً، تماسك وفعالية منظومات القيادة والتحكم بها، فضلاً عن التزامها بالمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، نحن لا نؤيد المحاولات الرامية إلى إغراق وثائق مجلس الأمن بلغة مفرطة وغالباً ما تكون تطفلية بشأن القواعد والمعايير التي يتوجب على الكيانات الأفريقية الالتزام بها خلال إجراء العمليات. ونعتقد أيضاً أنه من الأجدر إبراز المسائل المرتبطة بحدث فارق لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو الانسحاب من كيفو الجنوبية، لا في وثيقة مخصصة لمؤازرة الجهود الإقليمية، بل في إصدار مستقل لمجلس الأمن أو ضمن قرار تفويض آخر.

أخيراً، نود أن نؤكد على أهمية اتباع المعايير المتفق عليها للتطبيق العملي لمصطلح ”الاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام“. ولا يزال هذا المفهوم الذي احتفظ به في نص القرار يتعرض لمحاولات لتفسيره بشكل أوسع نطاقاً وهو ما قد يؤدي إلى تسييس لا داعي له لمبادئ الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن القرار 2746 (2024)، الذي اتخذه المجلس للتو، يأذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم الدعم لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة العمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التخطيط للمرحلة المقبلة من العملية الانتقالية. وصوتت الصين مؤيدة للقرار.

منذ بداية العام، شهد الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تصاعداً في النزاع والعنف، حيث استمرت الجماعات المسلحة في ممارسة العنف، مما أدى إلى نزوح الملايين من الأشخاص. وعملت الأمم المتحدة وبلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية بنشاط من أجل تحقيق استقرار الحالة في المنطقة. وبفضل جهود الوساطة الأنغولية على وجه الخصوص، تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار الأسبوع الماضي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وترحب الصين بهذا الإنجاز الكبير وتتوقع أن تغتنم الأطراف الفرصة لتهدئة الوضع في أقرب وقت ممكن، وتوفير أقصى قدر من الحماية للمدنيين.

وتدعم الصين بقوة تعزيز قدرة أفريقيا في مجال دعم السلام وتحقيق الاستقرار وعمليات مكافحة الإرهاب وتساند الأمم المتحدة في تقديم الدعم المالي لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وتنفذ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تلك العمليات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما نتكلم الآن. وتأمل الصين أن تضطلع بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدور فعال في صون السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي الإشارة إلى أن السبيل الوحيد للخروج من الوضع الحالي المتأزم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هو إيجاد مسار سياسي. وتؤيد الصين جهود بلدان المنطقة الرامية إلى حل المشاكل الأفريقية باتباع نهج أفريقي وتتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في عمليتي لواندا ونيروبي.

ومع الانسحاب الأخير لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من كيفو الجنوبية، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الآن أن تحول اهتمامها إلى مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في بناء السلام الإقليمي وتوطيد نتائج المرحلة الانتقالية، مع مواصلة العمل مع الحكومة للتخطيط للمرحلة التالية من العملية الانتقالية. ومن المهم، في الوقت نفسه، أن تواصل البعثة دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز بناء القدرات الأمنية وتعزيز تنسيقها بشأن التكامل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تشكيل تآزر في تنفيذ جهود تحقيق الاستقرار.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من أن الولايات المتحدة صوتت مؤيدة القرار 2746 (2024)، لا يزال يساورنا القلق من أن توفير العتاد الجوي والمركبات المدرعة لتيسير حركة قوات بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن يؤجج التوترات الإقليمية ولحظة هشة في النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب علينا أن نضمن عدم حدوث ذلك.

فكما أكد المجلس عدة مرات، لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. وبدلاً من توسيع نطاق العمليات العسكرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي للأطراف التركيز على إنهاء أعمال العنف وإعادة الانخراط من خلال عملية لواندا وتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف الفاعلة. ونرحب بإعلان الرئيس الأنغولي غونسالفيس لورينسو عن وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونعرب عن دعمنا الكامل لجهود أنغولا من خلال آلية التحقق المخصصة للإشراف على امتثال الطرفين كليهما.

ونشجع دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتلك الآلية تعزيزا لولايتها المتمثلة في تقديم المشورة والمساعدة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ اتفاق لواندا. ونحث أنغولا على تعزيز تنسيقها مع الأمم المتحدة من أجل تنفيذه إلى أقصى حد.

وقد شعرنا بالانزعاج الشديد، على الرغم من ذلك التطور الإيجابي، من التقارير التي أعقبت إعلان وقف إطلاق النار مباشرةً عن استمرار حركة 23 مارس في توسيع سيطرتها على الأراضي الكونغولية، في تجاهل صارخ للهدنة الإنسانية. فيجب أن توقف رواندا على الفور دعمها لحركة 23 مارس وأن تسحب قواتها من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتخذ إجراءات ضد قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمسؤولين الكونغوليين الذين يتعاونون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث تشويش على إشارات النظام العالمي لتحديد المواقع، الذي يمكن تتبعه إلى مواقع رواندا، والذي أثر بشكل كبير على عمليات الأمم المتحدة الجوية والعمليات الجوية الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن تلك الأعمال وغيرها من أعمال التهديد والعنف التي تقوم بها قوات الدفاع الرواندية وحركة 23 مارس ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو معداتها أو مواقعها غير مقبولة على الإطلاق. وينبغي أن تكون رواندا أكثر حصافة من أن تُعرّض أفراد البعثة للخطر، بوصفها مساهماً رئيسياً بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي حال استمرار ذلك السلوك غير المسؤول، ينبغي للمجلس أن ينظر في اتخاذ تدابير رد فعالة.

رُفعت الجلسة الساعة 16/25.